

احتفال ليونزي في "يوم المرأة العالمي"
بارود: الدول الأقل فساداً
هي التي تحكّمها نساء

نظمت "لجنة إنماء المرأة والعائلة" في جمعية أندية الليونز الدولية (المنطقة 351 لبنان، الأردن والعراق) احتفالاً في فندق متروبوليتان، لمناسبة "يوم المرأة العالمي"، حضره وزير الداخلية والبلديات زياد بارود والنائبان بيار دكاش وميشال فرعون ورئيسة اللجنة لودي بربري والسيدة نجلا سعد وحاكم اندية الليونز جورج بو شديد ونائب الحاكم وليد بشارة وعدد من النساء من جمعيات وهيئات نسائية لبنانية وعربية .

استهل الحفل بكلمة لبربري اشارت فيها الى ان "يوم المرأة العالمية يخص الجميع، وهو جاء نتيجة نضال طويل بدأ منذ الحقبة اليونانية، وانه اصبح عالمياً بعد توقيع شرعة حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو العام 1945، مشددة على "ضرورة تسليط الضوء على المواضيع الشائكة التي تهم النساء وتحسين وضع المرأة في العالم ."

والقى بو شديد كلمة أكد فيها "حرصنا على تسليط الضوء في المحاضرات على مواضيع مهمة، في محاولة إهداء بسيطة، لمن أحببنا وسعينا لحبها، وما هديتنا واختيارنا لها اليوم بالذات لتقديمها، وقد إقترب عيد الأمهات، إلا بعض من شغف وبعض من طمع، للاحتفاظ ببعض من اريجها وكثير من حنانها وأكثر وأكثر من تفانيها وتفاهمها وتفهمها مشاركتنا لها ."

ثم أدارت المحاضرات ريماء نجم وحاضرت عن "المرأة عبر التاريخ القديم والمعاصر ."
وتحدثت رئيسة المجلس النسائي اللبناني "الدكتورة أمان كبرارة شعراني عن "العنف المنزلي ضد المرأة"، كما القت مسؤولة العلاقات العامة في "لجنة حقوق المرأة اللبنانية" عايدة نصر الله الحلواني كلمة عن "حرية المرأة". وحاضرت الحاكمة السابقة لأندية الليونز الدكتورة فيات دبوسي عن "دور المرأة الليونزية في العمل التطوعي والإجتماعي ."

بارود

وألقى بارود كلمة بعنوان "حقوق المرأة والقانون اللبناني" ومما قاه: "هناك عمل يجب ان يقام على مستوى التشريع والشؤون الإجتماعية والنوعية، يجب ان يكون لدينا مساعدون إجتماعيون مرتبطون مع الدولة عبر المؤسسات العامة، والقانون الحالي لا يزال ظالماً في هذا الإطار، ولا بد من إيجاد قوانين عادلة للمساعدة من قبل أجهزة الدولة نفسها كي لا يبقى العمل فقط على كاهل الجمعيات الأهلية وهيئات المجتمع المدني. هناك جهد في مجلس النواب ولكنه غير كاف حتى الآن ."

وتحدث عن "ظلم القانون للمرأة اللبنانية وصعوبة ذلك في ظل تسمية دولة القانون"، داعياً الى "تغيير التسمية بدولة الحق". وأسهب في شرح المواد القانونية المتعلقة بحقوق المرأة دستورياً، "بما في ذلك اعلان حقوق الإنسان التي كفلها الدستور في مقدمته، وعلى مستوى الإتفاقات الدولية هي جيدة، خصوصاً ان لبنان إنضم اليها العام 1996، مع تحفظات تتعلق بالأحوال الشخصية، كون البلد مرتبطاً بالحال الطائفية لجهة الزواج والطلاق ."

وقال: "من ناحية القوانين تم تعديل بعضها، خصوصاً لجهة جرائم الشرف التي لا تزال مستمرة، الى موضوع مزاولة التجارة وجواز السفر والشهادة في السجل العقاري، وتم تعديله كل ذلك، وعدم تعديله كان يمكن ان يكون فضيحة كبرى ."

وأعلن "ان موضوع قانون الانتخاب لا تنتهي مفاعيله في 8 حزيران، وان محطة واحدة مهمة كانت في العام 58 عند إعطاء المرأة حق الترشح"، مشيراً الى موضوع "الكوتا النسائية التي جرى إعتماها في دول كثيرة، كون ذلك تمييزاً إيجابياً لمرحلة معينة. وأعطى أمثلة على ذلك من السودان الى فرنسا، وهذا ما عملنا عليه في الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب ولم تعط المرأة حقها من خلال 30 في المئة من عدد بعض

المقاعد النيابية، بينما حقها الطبيعي هو نحو 50 في المئة"، متحدثاً عن "المقاربة الفرنسية لقانون الإنتخاب العادل تجاه المرأة".
وأكد انه في انتخابات العام 2009 "ستكون لدينا رئيسات اقلام للاقتراع، وهذا لا يتطلب قوانين لإقراره".
وعن موضوع الفساد اكد "ان الدول الأقل فسادا هي التي تحكم من قبل المرأة"، مشيراً الى "ان 53 في المئة من اللوائح المسجلة في لبنان هي نساء، وبالتالي ليست أقلية، ويجب ان نخرج من لعبة الأرقام".

فرعون

من جهته، اكد النائب فرعون في مداخلة "وجوب متابعة المطالب النسائية المحقة، وهذه الانتخابات فرصة لنقاش هذه المطالب ودعمها عبر لوبي نسائي لتسويق هذه المطالب عند المرشحات ولدى الرأي العام، ومنها طبعاً التقدم باقتراح النظام المدني الاختياري الذي وضع في الأدرج منذ سنوات".